

عنصرُ عَرَبِيَّةِ الأَرُومَةِ في نَحْوِ النَّصِّ

د. رائد فريد نجيب طافش
جامعة البلقاء التطبيقية
كلية الأميرة عالية الجامعية

الملخص:

يصف بعض الباحثين المعاصرين النحو العربي بأنه نحوُ جملة، زاعمين أنّ في منهج النحو العربي التراثي تقصيراً عن أدواتٍ وعناصرٍ تبدّت لهم فيما بات يعرف حديثاً في الدرس اللغويّ المعاصر بعلم نحو النصّ.

فأدوات هذا العلم اللغوي الجديد، الذي أصل له كثير من الباحثين الغربيين المعاصرين، وأعجب به كثير من الباحثين العرب المعاصرين، أدقّ وأضبط - كما يرى هؤلاء - لاعتمادها في مناهج التحليل اللغوي؛ إذ إنّها تضعنا أمام معطيات مهمّة في كشف عناصر النصّ وأدوات اتّساقه، سواء أكانت هذه العناصر والأدوات لغويّة (مقالية) أو غير لغوية (مقامية).

لقد قام هذا البحث لإثبات أنّ هذه الأدوات والعناصر التي أصل لها في علم نحو النصّ لم تكن غائبة عن أذهان النحاة العرب في أثناء اشتغالهم بتأصيل قواعد اللغة، وتحليل ظواهرها، بل كانت قارّة في أذهانهم مستكنّة في منهجهم، يحكّمونها متى وجدوا أنّ لها دوراً في تبيان مقاصد المتكلمين، وإفادة في الإحاطة بالمعاني والدلالات.

وقد اختار الباحث كتاب "شرح كافية ابن الحاجب" للرضي الاستراباذي، وقام بإمعان النظر فيه لبيان ما يكشف حقيقة أنّ النحو العربي لم يهمل تلكم الأدوات التي تحدث عنها علماء نحو النصّ، بل إنّها كانت جزءاً مقيماً لا عارضاً في

فكرهم، وما يصدق في هذا الكتاب الذي اختاره الباحث يصدق في كتب النحو العربي جميعها من لدن سيبويه حتى السيوطي، ولكن اختيار كتاب واحد منها كان لمتابعة النظر في كتاب واحد دون التقافز بين كتب متعددة على مسيرة قرابة عشرة قرون في الدرس النحوي العربي.

الكلمات المفتاحية: نحو النص - الترابط - السياق - الرضي الاسترابادي.

Abstract

Some contemporary researchers describe the Arabic syntax as a “sentence syntax”. They claim that there are deficiencies in the methodology and items of the traditional Arabic syntax. Recently, new methodologies and items appeared in the modern linguistic studies; these are called the “textual syntax”.

The methodologies of these new linguistic studies were established by many modern western researchers, and were applauded by many modern Arabic researchers. These researchers believe that the new methodologies are more accurate and systematic in order to apply them for linguistic analysis since they offer important methods of exploring text items and its cohesion, whether these items are linguistic-textual, or non linguistic- external.

This research paper aims at proving that these methodologies and items, which were established in the textual syntax, were not ignored by Arabic scholars while they were busy laying the foundations of Arabic language and analyzing its phenomena. On the contrary, these methodologies were firmly established and used whenever they were needed to explore meanings and semantic issues.

The researcher chooses “Sharh Kaffeyat Ibn Al-Hajeb” by Al-Radi Al-Astrabathi to improve that the Arabic syntax scholars did not ignore the methodologies of the textual syntax. Moreover they were original, not marginal, in their thought. What applies to this book is true for any Arabic syntax book from Sibawaih to Al-Seyuti. Choosing one book is just to focus on one work instead of rambling among many books which are spread over about ten centuries of Arabic syntax.

Keywords: textual syntax, cohesion, context, Al-Radi Al-Astrabathi

مفهوم النص

يتفق الباحثون على أن تعريف النص أمر صعب؛ وذلك لتعدد معايير هذا التعريف ومداخله ومنطقاته، ولعل من المناسب أن نبدأ في تحديدنا لمفهوم "النص" من المعنى اللغوي. حيث تتعدد المعاني اللغوية في مادة "نصص" عند ابن منظور في لسان العرب، يقول: "النصُّ: رَفَعَكَ الشَّيْءُ، نَصَّ الحَدِيثَ يُنْصُهُ نَصًّا: رَفَعَهُ، وَكُلُّ مَا أُظْهِرَ فَقَدْ نُصِّ... وَنَصَّ الرَّجُلَ نَصًّا: إِذَا سَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ حَتَّى يَسْتَقْصِي كُلَّ مَا عِنْدَهُ"^(١).

فالنَّصُّ: صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف، وحين نقول: نَصُّ الحديث كذا... نقصد منته دون سلسلة السند، وحين نقول: نَصُّ شعري، نقصد القصيدة كلها أو أي جزء منها يعطي فكرة تامة، وكذلك الحال في قولنا: نَصُّ نثري، إذ قد يكون النص من كتب التاريخ القديمة، أو من الخطب، أو من الأمثال، وعليه يكون مفهوم النص: كلام المؤلف دون تحديد نوعه كأن يكون شعراً أو خطبة أو رسالة أو شرحاً أو قصة^(٢).

ويتخذ الباحث السميولوجي الروسي (لوتمان) منظوراً أكثر شمولاً عندما يدرج مفهوم النص في تصورات الكلية عن الفن، فيرى أن تحديد النص يعتمد على المكونات التالية^(٣):

١- التعبير: فالنص يتمثل في علاقات محددة تختلف عن الأبنية القائمة خارج النص، فإذا كان النص أدبياً، فإن التعبير يتم فيه أولاً من خلال علامات اللغة الطبيعية. والتعبير - في مقابل اللاتعبير - يجبرنا على أن نعتبر النص تحقيقاً للنظام وتجسيداً مادياً له، فطبقاً لثنائية (سوسير) الشهيرة التي تضع الكلام مقابل اللغة فإن النص ينتمي دائماً إلى مجال الكلام التنفيذي الفردي.

٢- التحديد: فالتحديد لازم للنص، وهو بهذا المعنى يقوم في مقابل جميع العلامات المتجسدة مادياً التي لا تدخل في تكوينه، طبقاً لمبدأ التضمن وعدم التضمن.

٣- الخاصية البنيوية: إن النص لا يمثل مجرد متوالية من مجموعة علامات تقع بين حدين فاصلين؛ فالتنظيم الداخلي الذي يحيله إلى مستوى متراكم أفقياً في كلٍّ موحدٍ لازمٍ للنص، وبروز البنية شرط أساس لتكوين النص.

وفي محاولة تحديد مفهوم النص يرى منذر عياشي أن الباحثين ينقسمون في تحديدهم لمفهوم النص إلى ثلاثة أقسام؛ قسم يذهب إلى تعريفه مباشرة من خلال مكوناته ويمثله (تودوروف)، وقسم يذهب إلى تعريفه من خلال ارتباطه مع الإنتاج الأدبي ويمثله (رولان بارت)، ويذهب القسم الثالث في تعريفه مذهباً يربطه بفعل الكتابة ويمثله (بول ريكول). ويخلص من ذلك كله إلى أن النص شكل من أشكال الإنجاز اللغوي، يقيمه نظامه الخاص، ولأنه كذلك فإنه يستغني بلغته عن غيره^(٤).

ويتابع مصطفى الكيلاني منذر عياشي في تحديده لمفهوم النص، فيقول: "النص: هو الوجود اللغوي في اتجاه أول، يستقل بذاته عن جميع الأبنية بما في ذلك فكر المبدع الذي أنتجه، ويتراءى منفثاً إلى الداخل، ينتظم في نسيج خاص ليس له أي حضور مخصوص خارج اللغة"^(٥).

وإذا كان النص هو القول اللغوي المكتفي بذاته، والمكتمل دلاليًا فإن هذا يمكن أن ينطبق على (الكلمة) ويمكن أن ينطبق على (الجملة) أو (التركيب) كما يمكن أن ينطبق على (الكتاب الكامل)، وهذا ما ذهب إليه العالم اللساني (هيلمسليف) عندما استعمل مصطلح "النص" بمعنى واسع؛ إذ أطلقه على أي ملفوظ؛ منفثاً، قديماً أو حديثاً، مكتوباً أو محكياً، طويلاً أو قصيراً، فكلمة: قف، مثلاً، هي في نظر (هيلمسليف) نص كامل، كما أن جماع المادة اللغوية لرواية بكاملها هي أيضاً نص كامل^(٦). فالنص إذاً ليس وحدة تختلف عن الكلمة والجملة اختلافاً كمياً بحيث تعد الكلمة وحدة صغيرة، والجملة وحدة كبيرة، والنص وحدة أكبر منهما. فليس بالطول أو الحجم المعين يتحدد النص، بل إن الفارق هنا نوعي يتمثل في أن النص لا بد أن يتميز بالاكتمال والاستقلال، بصرف النظر عن

كمّه. فالنص كما يرى الأزهر الزناد يمكن أن يحتوي الجملة وما يفوقها وما هو دونها بشرط ظهور المعنى^(٧).

بين النص والخطاب:

هناك سمة أساسية للنص الأدبي، شغلت الباحثين، وهي علاقة النص بالكتابة وارتباطهما معاً بمصطلح الخطاب، بحيث يعد الخطاب من هذا المنظور حالة وسيطة، تقوم ما بين اللغة والكلام. وهذه السمة ذات أهمية خاصة في عمليات الفهم والتأويل، أي في عمليات إنتاج النصوص وإعادة إنتاجها مرة أخرى. وفي هذا الصدد يقول (بول ريكول): "لنطلق كلمة نص على كل خطاب تم تثبيته بواسطة الكتابة"^(٨).

إن هذا التثبيت أمر مؤسس للنص ذاته ومقوم له. ويُلاحظ أن كلمة خطاب في هذا السياق ما تزال عامة جداً، فهل يُقصد بالخطاب ما تمّ نطقه فيزيائياً أو عقلياً؟ هل يعني ذلك أن كل كتابة قد وجدت في البداية على شكل كلام منطوق؟. لقد سعى الكثيرون إلى القول: إن كلّ كتابة تتضافر إلى كلام سابق عليها. وإذا فهمنا مع (سوسير) بأن: الكلام هو التحقيق الفردي للغة داخل حدث خطاب معين - أي إنتاج خطاب مفرد من طرف متكلم واحد - فستكون هذه الوضعية ذاتها وضعية كلّ نص. وعلى ذلك فإن الخطاب يعني إنجازاً فعلياً للغة من طرف فرد محدد^(٩).

فالخطاب هو فعل الإنتاج اللفظي، ونتيجته الملموسة والمسموعة والمرئية، بينما النص هو مجموعة البنيات النسقية التي تتضمن الخطاب وتستوعبه^(١٠)، فالنص بهذا المفهوم يعتد ببناءً نظرياً لا يتجسد إلا من خلال الخطاب بوصفه فعلاً تواصلياً، فالإيغال في إيصال المعنى من سمات الخطاب، كما أن من سماته وجود طرفين يحاور أحدهما الآخر، أما النص ففيه طرفان غير متحاورين، وعليه فإنّ الوظيفة التواصلية ليست هدفاً في النص، وإنما الهدف منه حفظ المعرفة

وتسجيلها. ولعلّ هذا ما ذهبت إليه (جوليا كريستيفا) في حديثها عن النص بأنّه: "جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بالربط بين كلام تواصلني يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه، فالنص إذن، إنتاجية"^(١١).

تماسك النص:

يرى صلاح فضل أن النص يجب أن يكون مكوناً من جمل متتالية، وهذه المتتاليات تمتلك أبنية كبرى هي وحدها التي تسمى من الوجهة النظرية نصوصاً^(١٢)، ويشرح (فان ديك) عمليات الترابط بين هذه المتتاليات النصية على أسس دلالية ومنطقية، فترتبط الجملتان فيما بينهما إذا كان مدلولاهما، أي الظروف المنسوبة إليهما في التأويل، مترابطين فيما بينهما، ففي عبارة مثل: (لو كان الجو حسناً فإن القمر يدور حول الأرض) ليست هناك علاقة بين حسن الجو ودوران القمر حول الأرض، لأن الموقف المتعلق بكل جملة لا يدعم التعالق، وفي عبارة أخرى مثل: (كان الجو جميلاً، فذهبنا إلى الشاطئ) نجد أن المسند إليه في الجملة الأولى لا علاقة له بشخصيات المسند إليهم في الجملة الثانية، ومع ذلك فإن الربط سليم، وذلك لاتساق الظروف والشروط الموطئة لهذا الربط عند المتلقين بين جمال الجو والخروج في نزهة على الشاطئ^(١٣).

وفي الحديث عن تماسك النص بيّنت رقية حسن أن علينا أن ننظر في تلك المجموعة من الجمل التي تشكّل النصّ، وأن نحللها سعياً لاكتشاف ما بينها من التضامّ والتماسك، فإن لم نجد ما يوضح ذلك فهي ليست نصّاً. حتى ولو كانت مأخوذة من كتاب يعلم قواعد اللغة، فهي جمل صحيحة نحويّاً ولكنها لا تتعلق بعضها ببعض، والسياق وحده هو الذي يدلنا على أن هذه المجموعة من الجمل ينضم بعضها إلى بعض للدلالة على شيء، وهو نوعان: لغوي (مقالي)، وحالي (مقامي)، وكلاهما يؤدي في نظرها إلى تماسك عناصر النص، فمستهلك النص

المنطوق أو المكتوب يعتمد في تفاعله مع الكلام على إدراك الروابط وعلاقات التضام بين أجزائه^(١٤).

نحو النص:

تُعزى إلى (هارفنج) أول محاولة جادة لوصف التنظيم الداخلي للنص، من خلال الحديث عن بعض العلاقات التي تسوده، مثل علاقة الإحالة والاستبدال التي فصل فيها القول مشيراً إلى التكرار والترادف والعطف والترتيب...، وهذا كله مما يقع في دائرة الترابط والاتساق الداخلي للنص^(١٥).

ويعتمد تفكيك النص إلى الوحدات المكونة له على الإدراك السليم لبنيته العليا، مما يعد شرطاً ضرورياً لتحليل علاقاته، وضبط خواصه. وإذا كان النص يتكون عادة من كلمات وجمل، فإن أجزائه الطبيعية ليست مؤلفة من تلك الكلمات أو مركبة من مجموعة من الجمل، لأن الوقوف عند هذه الوحدات، بمستواها اللغوي الصرف، لن يسهم في الكشف عن الخواص النوعية البنوية المميزة للنص. فالتعرف إلى الأجزاء المكونة للنص وظيفياً وبنوياً شرط ضروري لإمكانية بحثه واكتشاف هيكله. ولا مفر لنا عند تحليل النصوص من توظيف معرفتنا الأدبية بخواص الأجناس التي تنتمي إليها هذه النصوص، فعندما تشرع في قراءة رواية مثلاً، تصبح المكونات التي نتوقعها، والتي تحدد معالمها الأساسية تجربتنا الجمالية والإنسانية، فاضحة لطبيعة مفهومنا عن الرواية، مما يجعل الأمر مختلفاً عندما نشرع في قراءة قصيدة أو مقال صحفي^(١٦).

ويرى بعض الباحثين أن التماسك اللازم للنص ذو طبيعة دلالية. وهذا التماسك يتميز بالخاصية الخطية، أي أنه يتصل بالعلاقات بين الوحدات التعبيرية المتجاورة داخل المتتالية النصية. فالتماسك يتحدد على مستوى الدلالات عندما تكون العلاقات قائمة بين المفاهيم والذوات، كما يتحدد أيضاً على مستوى المدلولات أو ما تشير إليه النصوص من وقائع وحالات، لتصبح المتتالية النصية

متماسكة دلاليًا عندما تقبل كل جملة فيها التفسير والتأويل في خط داخلي يعتبر امتداداً بالنسبة لتفسير غيرها من العبارات المماثلة في المتتالية، أو من الجمل المحددة المتضمنة فيها. ومن هنا فإن مفهوم النص يتحدد خصائصه بفكرة التفسير النسبي؛ أي تفسير بعض أجزائه بالنسبة إلى مجموعها المنتظم كلياً^(١٧).

وباعتبار أن النص يحتوي الجملة وما يفوقها وما هو دونها - كما يرى الأزهر الزناد- فإن المتكلم إذا تلفظ بما هو دون الجملة وفهم منه سامعه، فإن آليات ذلك الفهم ومفاتيحه لهذا الملفوظ، الناقص من حيث المنطوق التام من حيث المفهوم، مرتبطة بالمقام؛ وهذا التمام مرتبط بالمقام، حيث تتوفر العناصر المتممة، ارتباطاً لفظياً بما سبق أن ذكر فيه، فقام الكلام اللاحق على السابق، أو ارتباطاً غير لفظي، تتوفر العناصر المتممة في المقام مدركةً بالحواس، وهي بذلك تعمل عمل اللفظ المعبر عنها لو ذكر^(١٨).

ويشير الأزهر الزناد بذلك إلى أن ما يمكن أن يدرس ضمن نحو النص هو تلك النصوص المرتبطة بسياقات لغوية أو سياقات غير لغوية، فقولك: (زيد) مرتبطاً بسياق لغوي يمكن أن يكون سؤالاً بصيغة (من قام؟) يدرس ضمن نحو النص، كما أن قولك لزيد (راشداً مهدياً) مرتبطاً بسياق غير لغوي مدرك بالحواس - وهو حضورك في ساعة وداعه وهو متأهب للسفر - يمكن أن يسلك ضمن نحو النص أيضاً، وعليه فإن نحو النص هو: الحديث عن النص بإحالات خارج السياق اللغوي لهذا النص، فهو يقوم على الإحاطة بكل ما يدور في فلك النص من سياقات لغوية ومقامية للوصول إلى الغاية المرجوة والهدف الأسمى وهو توضيح المعنى وبيان دلالاته.

بين نحو الجملة ونحو النص:

يرى بعض الباحثين أن نحو الجملة وقف عند حدود الجملة لدراسة قواعد تركيبها وبنيتها، وصلة هذه البنية بالمعاني الدلالية لها، ولم يتوقف أمام النص ليدرسه بصفة شاملة، وعلى هذا فإن نحو الجملة يصف لنا الجملة وصفاً دقيقاً،

لكنه يقف عاجزاً أمام السؤال المتعلق بصلة الجملة بالتي تليها. وقد عدت خولة الإبراهيمي أن الاتجاه إلى دراسة النص يعتبر فتحاً جديداً في تاريخ اللسانيات الحديثة؛ و"هو التحول الأساسي الذي حدث في السنوات الأخيرة، لأنه أخرجها- أي اللسانيات- نهائياً من مأزق الدراسات البنوية التركيبية التي عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية: البنيوي والدلالي والتداولي"^(١٩).

وقد لاحظ (فان ديك) أن الجملة تركيب شديد التعقيد، يستمد حضوره من وجوده إلى جانب جمل وتراكيب أخرى. ولهذا؛ فإن وصف الكلام بالوقوف عند الجملة وحدها وصف غير كاف، ولا بد من الانتقال إلى وحدة أكبر هي النص. ولبيان ذلك يضرب المثال التالي: (الطاولة تضحك) فهذه الجملة لو وردت وحدها معزولة عن أي سياق، لما كان لها أي معنى، وسيرفضها السامع فوراً، مع أنها من الناحية النحوية مقبولة، وسبب رفضنا لها إنما ينبع من كوننا نعرض هذه الجملة على مجموعة من المعطيات المنطقية التي تجعل من هذا التركيب تركيباً مرفوضاً من حيث المعنى، مع أنه مقبول من حيث النحو. ولكن لو كنا نجلس في (مقصف) وكان الجالسون حول الطاولة يضحكون في صخب، ثم قلنا هذه الجملة، مشيرين إلى الطاولة، لكان المعنى مفهوماً جداً ومقبولاً. وهذا بالطبع يتأتى لنا بالتركيب النحوي للجملة السابقة نفسه دون تغيير في قليل أو كثير. وبناء عليه فإن المقام يجعل من التركيب غير ذي المعنى تركيباً ذا معنى^(٢٠).

فنحو النص يحيط بكل ما يدور في النص وما حوله من سياقات لبيان ما يمكن الوصول إليه من معان دلالية، ولكنه لا يتجاوز نحو الجملة بإلغائه، بل يضيف إليه جملة من المعايير المتممة التي تربط النص بسياقه لتحقيق التواصل اللغوي في عناصره الكلية.

إن تحليل النص ومعالجته عمل يختلف عن تحليل الجملة ومعالجتها؛ فالجملة يمكن أن تعالج في ضوء معطيات علم اللغة، في حين أن النص لا بد أن يعالج في ضوء شبكة من العلوم اللغوية والاجتماعية والسيكولوجية. إن نحو النص

يحاول أن يوجد نوعاً من التوازن بين العناصر النحوية التقليدية في اللغة، والعناصر غير النحوية التي تدخل في إنتاج النصوص، وهي العناصر الذهنية غير اللغوية التي أهملت إهمالاً تاماً- كما يرى محمد خبلص- في مجال نحو الجملة^(٢١).

ولكن، أحقاً أن النحو العربي، الذي يوصف غالباً بنحو الجملة، تصدق فيه هذه النعوت والأوصاف التي يطلقها بعض الباحثين المعجبين بما آلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة بما يعرف بنحو النص. وهل مزاعم أولئك الباحثين حول النحو العربي أنّ فيه تقصيراً وخطأً متمثلين بخلوّه من تلكم الأدوات والعناصر الجديدة المسماة أدوات نحو النص وعناصره، هل هذه المزاعم حقيقة؟.

لا شك أن في اعتماد هذه الأدوات وغيرها في التحليل اللغوي ما يساعد كثيراً في تحقيق التواصل اللغوي بين أبناء اللغة الواحدة، ولا شك أيضاً أن في ذلك فائدة كبيرة على مستوى تحليل النصوص الأدبية والدينية والقانونية وغيرها، بل لا نتجاوز الحقيقة إن قلنا إن في ذلك اقتراباً إلى حدّ بعيد من الدراسة اللغوية المنشودة التي تقيم أسس تحليلاتها اللغوية بتآزر بين العلوم اللغوية والأدبية والنفسية والاجتماعية لتنعكس الصورة الحقيقية للغة في شتى جوانبها وصورها المادية والروحية.

لقد قام هذا البحث حتى الآن بتبيان حقيقة مفهوم النص، وما داخله من اعتراضات وتعدد في الآراء والمنطلقات، ثم عرض لأبرز أدوات نحو النص وهي التماسك والترابط والاتساق. وسيعرض البحث فيما يأتي هذه الأدوات وغيرها، كما تحدّث عنها منظرو نحو النصّ، على كتاب من كتب النحو العربي لنرى: أحقاً أهمل الفكر النحوي هذه المفاهيم والأدوات التي يعرضها علم نحو النص؟ أم أنها كانت جزءاً أصيلاً في الفكر النحوي العربي؟.

لقد اختار الباحث كتاب "شرح كافية ابن الحاجب" للرضي الاسترأباضي، وقام بأمعان النظر فيه لبيان ما يكشف حقيقة أن النحو العربي لم يهمل هذه الأدوات التي تحدث عنها علماء نحو النص، بل إنها كانت جزءاً أصيلاً لا عارضاً في فكرهم، وما يصدق في هذا الكتاب الذي اختاره الباحث يصدق في كثير من كتب النحو من لدن سيوييه حتى السيوطي، ولكن اختيار كتاب واحد منها كان لمتابعة النظر في كتاب واحد دون القفز بين كتب متعددة على مسيرة قرابة عشرة قرون في الدرس النحوي العربي.

وبعد النظر في كتاب "شرح الكافية" للرضي الاسترأباضي توصل الباحث إلى أن تلك المفاهيم والأدوات التي عرضنا لها سابقاً في نحو النص، لم تكن غائبة عن ذهن الرضي وهو يؤصل لقواعد النحو، ويحلل المسائل اللغوية التي يعرض لها، وكان ذلك في مواضع كثيرة، بدا لنا من خلالها إشاراتٍ متعددة يمكن أن تسلك ضمن مفاهيم نحو النص وأدواته، ويمكن تصنيف هذه الإشارات النصية وفق ما يأتي:

أولاً: إشارات تُفسر بسياقات لغوية (مقالية)، وهذه الإشارات تقسم قسمين:

أ- إشارات تُفسر بسياقات لغوية خارج النص.

ب- إشارات تفسر بسياقات لغوية داخل النص، وهذه الإشارات تقسم قسمين:

١. إشارات تفسر استناداً إلى علائق الإسناد القائمة في النص.

٢. إشارات تفسر استناداً إلى روابط تركيبية في النص.

ثانياً: إشارات تفسر بسياقات غير لغوية (مقامية)، وهذه الإشارات تقسم ثلاثة

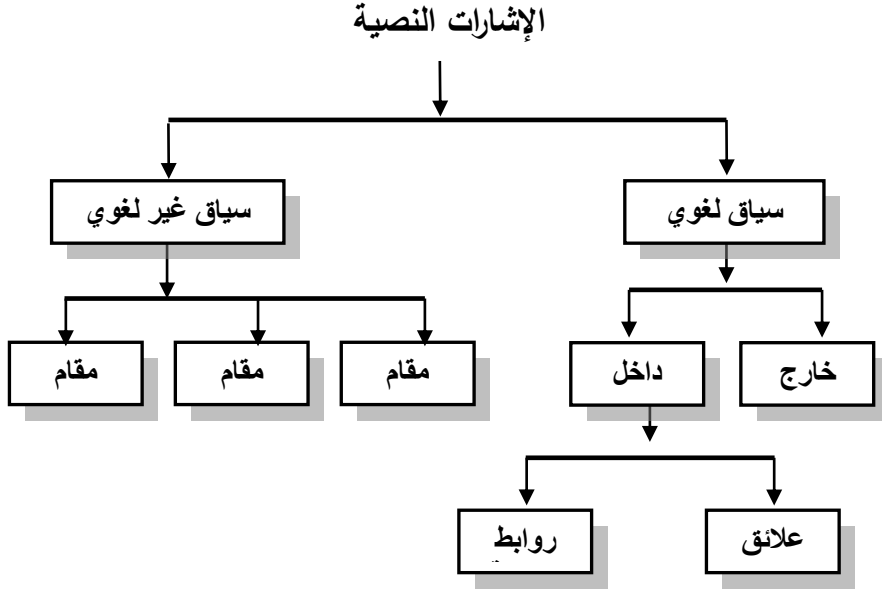
أقسام:

أ- إشارات تفسر استناداً إلى مقام اجتماعي.

ب- إشارات تفسر استناداً إلى مقام نفسي.

ج- إشارات تفسر استناداً إلى مقام بلاغي.

وهذا مخطط يوضّح هذه التصنيفات:



وفيما يأتي بيان لهذه التصنيفات:

أولاً: الإشارات التي تفسر بسياقات لغوية خارج النص:

قال ابن الحاجب في باب (جواز حذف الفعل ووجوبه): "وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً، في مثل (زيد) لمن قال: (من قام؟)... وقد يحذفان معاً، أي الفعل والفاعل، مثل (نعم) لمن قال: (أقام زيد؟)"^(٢٢).

من خلال تحديدنا لمفهوم (نحو النص)، يمكن توضيح سبب اعتبارنا الإشارة السابقة ضمن مسالك نحو النص؛ فنحو النص هو الحديث عن تماسك عناصر النص وترايطه استناداً إلى سياق لغوي آخر مرتبط به، أو سياق غير لغوي، كأن يكون سياقاً مقامياً أو اجتماعياً أو نفسياً أو بلاغياً.

لقد لَخَّص محمد خطابي عناصر التحليل النصي كما قدّمها الباحثان (بول وبراون) في كتابهما "تحليل الخطاب"؛ إذ بيّنا أنّ هناك جملة من العناصر على محلل الخطاب أن لا يغفلها وكلها تساهم في بناء تماسك النص، وذكرنا من جملة هذه العناصر "السياق" الذي يظهر فيه الخطاب، وينقسم السياق عندهما إلى قسمين: خارجي وداخلي؛ ومراعاة السياق الخارجي تعني: الإحاطة بالظروف التي أنشئ فيها النص، ومن هنا تصبح وظيفة السياق وظيفة أساسية؛ يتم من خلالها حصر التأويلات الممكنة للنص؛ وأهم عناصر السياق عند (بول وبراون): المرسل والمتلقي والحضور والموضوع والمقام والقناة والنظام وشكل النص والمفتاح^(٢٣). ويشير الباحثان وهما بصدد هذه الخصائص؛ إلى أن محلل النص هو وحده الذي يحدد عناصر تحليله، فليست كل العناصر بالضرورة متوافرة في جميع النصوص^(٢٤).

وإذا عدنا إلى المسألة اللغوية التي يعرضها ابن الحاجب هنا نجد أنّ جواز حذف الفعل عنده مرتبط بظهور قرينة دالة على حذفه، وهذه القرينة هنا "سياق لغوي" مرتبط بالنص المعالج، ف(زيد) الفاعل، فعله محذوف جوازاً؛ إذ إنه مرتبط بسياق لغوي خارج النص يفسر كونه فاعلاً، وهذا السياق هو: (من قام؟).

أما (نعم)، فتمثل هنا نصاً - باعتبار أن النص يمكن أن يحتوي الجملة وما يفوقها وما هو دونها - وهذا النص كما يظهر حُذِف منه الفعل والفاعل معاً، لارتباطه بسياق لغوي خارجي يفسر هذا الحذف، وهو: (أقام زيد؟).

فهذه السياقات اللغوية التي يُحيل إليها ابن الحاجب في تفسير النص هي ما جعلتنا ندرج كلامه السابق ضمن نحو النص.

ثانياً: الإشارات التي تفسر بسياق لغوي داخل النص استناداً إلى علائق الإسناد:

قال الرضي الاسترأبادي في باب المبتدأ والخبر: "وإذا تعددت المبتدآت نحو: (زيد أبوه أخوه عمه خاله ابنه ابنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادم) فالمبتدأ الأخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل، ف (صديقه قادم) خبر عن (سيدها)، وهكذا إلى المبتدأ الأول، فتكون الجملة التي بعد الأول، وهي مركبة من

جمل خبراً عن الأول، ويضاف كل واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه، إلا المبتدأ الأول. وإن لم تضاف المبتدآت كل واحد منها إلى ضمير ما قبله، فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآت وهكذا على الترتيب، وذلك نحو: هندٌ زيدٌ عمروٌ بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده في داره بأمره معاً^(٢٥).

يمكن أن يسلك النص السابق الذي يعالج فيه الرضي تعدد المبتدآت ضمن نحو النص؛ إذ إنه يفسر طريقة تعالق كل مبتدأ مع خبره اعتماداً على أن النص الذي يعالجه الرضي مكون من مجموعة جمل مرتبطة بعضها ببعض بعلائق الإسناد، فجملة نحو: (زيد أبوه أخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادم). تمثل جملة كبرى تحوي مجموعة جمل صغرى تنتظم لتكون الأخيرة منها (صديقه قادم) خبراً عما قبلها (سيدها) بلا فصل، وهكذا إلى المبتدأ الأول.

إن كل جملة من الجمل الصغرى المكونة للنص السابق، ترتبط عناصرها بعلاقة الإسناد القائمة بين المبتدأ والخبر في كل منها، ثم إن كل جملة منها بمثابة المسند للمسند إليه السابق لها.

ويقوى هذا الارتباط والتماسك بإضافة كل واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه، إلا المبتدأ الأول، فالهاء في (صديقه) تعود على (سيد) والهاء في (سيدها) تعود على (جارية) وهكذا إلى أول الضمائر.

أما إذا لم تضاف المبتدآت كل واحد منها إلى ضمير ما قبله، فإن العوائد تأتي بعد خبر المبتدأ الأخير وذلك نحو: (هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بأمره معها)، فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت، وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآت، وهكذا على الترتيب، فالهاء في (معها) تعود على (هند)، والهاء في (بأمره) تعود على (زيد) وهكذا.

إن الرضي بهذا التحليل يوضح تماسك عناصر النص وترابطه استناداً إلى سياقات لغوية داخل النص نفسه، فهو يقيم هذا التماسك مرة بعلائق الإسناد ومرة بضمائر النص التي تُعد نوعاً من الإحالات الرابطة الداخلية في النص.

إن هذا المنهج الذي يقدمه الرضي في التحليل اللغوي عبّر عنه (روبرت آلان) في دراسته للتماسك النصي؛ فهو يرى أن النص حدث تواصلية يلزم لكونه نصاً أن تتوافر فيه سبعة معايير إذا تخلف واحد منها تنتزع منه صفة النصية، وذكر من هذه المعايير: السبك (أي الربط النحوي) والحبك (أي التماسك الدلالي)^(٢٦). ويؤكد ذلك (ميشال آدم) في رؤيته للنص؛ فهو - أي النص - ليس تتابعاً عشوائياً لألفاظ وجمل، بل هو كُلاًّ تحدّه مجموعة من الحدود تسمه بالنصية؛ بصفته كتلة مترابطة بفعل العلاقات النحوية التركيبية، وكذلك باستعمال أساليب الإحالة والعوائد المختلفة^(٢٧).

ثالثاً: الإشارات التي تفسر استناداً إلى روابط تركيبية في النص:

قال الرضي في "جوازم الفعل المضارع": "وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء، قال السيرافي: إن العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين"^(٢٨).

ينقل الرضي في النص السابق قول السيرافي في ارتباط جملتي الشرط والجزاء، وتكوينهما أسلوب الشرط، فهو يرى أن هذا الربط قائم بأداة الشرط.

فأسلوب الشرط يقتضي جملتين، تشكل الأولى الشرط والثانية الجزاء، وترتيب هاتان الجملتان ارتباطاً وشيخاً لتؤديا معنى الشرط والجزاء، ففي قولنا: (إن تأتني أكرمك) يرى السيرافي أن الارتباط القائم بين جملتي الشرط والجزاء مرجعه أداة الشرط، فهي التي جعلت الجملتين كالجمله الواحدة، وبذلك تؤدي أداة الشرط في الجملة الشرطية وظيفة شكلية مؤدّاهما تحقيق التماسك بين جملتي الشرط والجزاء، وهي بذلك أداة ربط تركيبية، وأدوات الربط التركيبية كما يصفها الأزهر الزناد: "علامات على علاقات تكون بين الجمل"^(٢٩).

ويضاف إلى الربط التركيبي الذي تقوم به أداة الشرط ربط من نوع آخر يمكن أن نسميه "الربط الذهني" القائم على أساس أن الشرط يقتضي جزاء، فلا يتم

معنى إحدى الجملتين إلا بذكر الأخرى، فالجملتان إذاً متعلقة إحداهما بالأخرى ضمن ما يعرف بـ "التعليق الشرطي".

ومن ارتباط عناصر النص استناداً إلى روابط تركيبية داخل النص، قول الرضي: "إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً، فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له، فلا بد من رابط بينهما، وأولى الأشياء به "الفاء" لمناسبتها للجزاء معنى لأن معناه: التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك"^(٣٠).

يبين الرضي في النص السابق أن من عوامل ارتباط جملتي الشرط والجزاء وقوع (الفاء) بينهما، أما اختيار (الفاء) أداة رابطة بين الشرط والجزاء فلكونها حرفاً يفيد التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك.

وإذا كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً، فيبين الرضي أن لا حاجة إلى (الفاء) للربط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، ففي قولنا: (إن سألتك لا تعطني) يجوز ربط جملتي الشرط والجزاء (بالفاء) ويجوز الربط دونها؛ وذلك لصلاحية وقوع الجزاء موقع الشرط.

أما وجوب الفاء أداة رابطة بين الشرط والجزاء فمتعين؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون فيه معنى الاستقبال، فتقوم أداة الشرط بتأثير هذا المعنى وبيانه في الجزاء. وإذا لم تؤثر أداة الشرط في الجزاء معنى الاستقبال، فإن الفاء تجب لبيان هذا المعنى وتحقيقه.

إن هذا التفسير الذي يقدمه الرضي في تماسك جملتي الشرط والجواب لا يخرج بحال عما يقدمه علم نحو النص من أصول واجبة في دراسة النصوص وتحليلها فيما يسمى بـ "التماسك النصي". وهو كما لا يخفى تفسير لا يجري وراء الحركة الإعرابية كما يتهم بعض الباحثين النحو العربي، وإنما هو تفسير يعالج

النص اللغوي بالاستناد إلى أدوات التماسك الكامنة فيه؛ فـ"الفاء" كما يظهر في تحليل الرضي تؤدي وظيفة التماسك الشكلي بين جزئي التركيب الشرطي، كما أنها تؤدي وظيفة التماسك الدلالي، فمعناها "التعقيب بلا فصل"؛ لذا فقد تمّ اختيارها دون غيرها من أدوات الربط لأن الجزء "متعقب للشرط".

رابعاً: الإشارات التي تفسر استناداً إلى مقام اجتماعي:

قال الرضي في بيان "مواضع حذف ناصب المفعول به وجوباً": "ومنها قولهم: (من أنت زيدا؟) وأصله أن رجلاً غير معروف بفضيلة يسعى بـ (زيد) وكان اسم رجل مشهور، فأنكر ذلك عليه، أي: (من أنت ذاكراً زيدا، أو تذكرُ زيدا؟)، وانتصاب (ذاكراً) على الحال من معنى: (من أنت؟)، أي: (من تكون؟)"^(٣١).

إن ارتباط جملة (من أنت زيدا؟) بمقام اجتماعي، يفسر سبب نصب (زيد) فيها، مسوغٌ كافٍ لسلك الإشارة السابقة ضمن نحو النص؛ فقد هدف الرضي في ربطه الجملة السابقة بذاك المقام الاجتماعي، إلى بيان ترابط عناصر الجملة المراد تحليلها وتماسكها، فـ (زيد) منصوب على تقدير: (من أنت ذاكراً زيدا؟) وهذا التقدير لا يفهم إلا بارتباطه بذاك المقام الاجتماعي الذي يكون فيه (زيد) هدفاً يسعى للانتقاص منه رجل غير معروف بفضيلة.

ومثل ذلك قول الرضي في الباب نفسه: "ومن الواجب إضمار فعله سماعاً قولهم: (هذا ولا زعماتك) كأن المخاطب كان يزعم زعماتٍ كاذبة، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره قيل له: (هذا ولا زعماتك) أي: (هذا الحق ولا أتوهم زعماتك)، ويجوز أن يكون التقدير: (أزعم هذا ولا أزعم زعماتك)، أو: (أزعمُ هذا ولا تزعم زعماتك)"^(٣٢).

يبين الرضي أن (زعماتك) في جملة (هذا ولا زعماتك) عنصر من عناصر الجملة مرتبط ببقية العناصر بتقدير: (هذا الحق ولا أزعم زعماتك)، غير أن هذا التقدير لا يكون مفهوماً دون ارتباط الجملة بمقام اجتماعي يفسره؛ لذا فقد كان

عليه تفسير ذلك المقام، فكان أنّ المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول صادق من غيره قيل له: هذا ولا زعماتك.

والرضي يضعنا - بهذا التحليل - أمام مشهد اجتماعي قيل فيه هذا التعبير، ليدخلنا في منهج جديد تفسر فيه النصوص بما تقتضيه من مقامات قيلت فيها. ويظهر أيضاً أن المتابع للرضي لا يحتاج أن يلوي عنق كلامه ليدرجه ضمن مسالك نحو النصّ، بل إن ذلك يستبين للقارئ دون عناء جهد ونظر.

ومن تفسير الرضي ارتباط عناصر التركيب وتماسكه اعتماداً على مقام اجتماعي قوله في باب "الحال": "اعلم أن عامل الحال قد يحذف جوازاً، ووجوباً أيضاً، في مواضع قياسية، ولا بد من قرينة مع الحذف، جائزاً كان أو واجباً، فقرينة ما حذف جائزاً: حضور معناه كقولك للمسافر (راشداً مهدياً) أي: (سر راشداً)"^(٣٣).

فلم يكن همّ الرضي في تحليله السابق لجملة (راشداً مهدياً) بيان مسوّغ الحركة الإعرابية على أواخر الكلم فيها، بل أراد أن يبين لنا أن اللغة ظاهرة اجتماعية تجري على ألسنة المتكلمين وفق ما تقتضيه حياتهم وأحوالهم ساعة النطق بالكلام. فتعلّم اللغة وفق هذا المنهج في التحليل يجعل المتعلم يفهم الظاهرة اللغوية التي يعرضها اللغوي؛ لأنه يكون قد جعله يعيش المقام المحيط بالتركيب اللغوي الذي يعالجه، بل ويكون قد أقنعه بضرورة تحقيق هذا التقدير الذي قدمه، ذلك أن هذا المتعلم نفسه لو كان يعيش ذلك المقام الاجتماعي حقاً، لما كان أمامه إلا أن يقيم هذا التركيب بذاك التقدير عينه.

لقد كان من جملة الاعتراضات التي قدّمها بعض علماء نحو النص على النحو العربي أنه قاصر عن بيان وجوه الارتباط بين الكلام وسياقاته الدلالية المقامية^(٣٤)، فتؤدي الجملة بذلك معنى ناقصاً مبتوراً، فكان من جملة المعايير المتممة التي جاء بها "نحو النص" ربط الكلام بالسياق الذي جاء فيه، لننتقل من المعنى الجزئي الذي تفيد الجملة إلى المعنى الكلي الذي يفيد النص. وقد استبان لنا أن مثل هذه الاعتراضات تسقط فيما قدّمه الرضي في التحليلات السابقة.

خامساً: الإشارات التي تفسر استناداً إلى مقام نفسي:

قال الرضي في عرضه لـ "معمولات الفعل التي تجيء في الاستثناء المفرغ":
"وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد (إلا) إشكال، كقوله تعالى: (إن نظنُّ إلا ظناً)^(٣٥)، وذلك أن المستثنى المفرغ يجب أن يُستثنى من متعدّد مقدّر معربٍ بإعراب المستثنى، مستغرقٍ لذلك الجنس كما تقدم، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، ثم يُخرج بالاستثناء، وليس مصدر (نظنُّ) مُحتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه. وحلُّهُ أن يقال: إنه مُحتملٌ من حيث توهُم المُخاطب، إذ ربما تقول: (ضربت) مثلاً، وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه، كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب، فتقول: ضربت ضرباً لرفع ذلك التوهم... فلمّا كان قولك: (ضربت) محتملاً للضرب وغيره من حيث التوهم، صار المستثنى منه في: (ما ضربت إلا ضرباً) كالمتردد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم"^(٣٦).

يشير الرضي في تحليله السابق إلى أن تماسك عناصر تركيب الاستثناء المفرغ وترابطه، في المفعول المطلق، مرتبط باحتمال حدوث التوهم في نفس المخاطب. فالتوهم مقام نفسي يمكن بوساطته تفسير مجيء الاستثناء المفرغ في المفعول المطلق إذا كان للتأكيد، فالمستثنى في الاستثناء المفرغ يجب أن يكون مُخرجاً من مستثنى منه متعدد، ولا يكون ذلك في المستثنى إن كان مصدراً منصوباً على المفعول المطلق للتأكيد، ذلك أن هذا المصدر منصوب بفعل من جنسه، فلا يكون ههنا إخراج للمستثنى من مستثنى منه متعدد.

ولحل هذه المسألة يلجأ الرضي إلى إقناعنا بضرورة فهمها وفق ما تقتضيه من مقام نفسي يُحتمل وقوعه في نفس المخاطب؛ فهو - أي المخاطب - قد يتوهم أشياء متعددة تدرج ضمن ما يبيحه الفعل من معان، فيأتي هذا المستثنى المنصوب على المفعولية المطلقة لتأكيد حدوث الفعل عينه لا شيء مما يبيحه هذا الفعل من معان مستلزمة فيه تابعة له.

إنّ هذا النهج الذي يقدّمه الرضي في تحليل المسائل اللغوية قد لا نجده حاضراً في أذهان النحاة جميعاً حتى وهم يعرضون للمسألة اللغوية ذاتها، فابن يعيش مثلاً يلجأ في هذه المسألة إلى التأويل والتقدير دون ربط المسألة بمقامٍ نفسيٍّ يوضّح مقاصدها الدلالية المستكّنة في وُكْد أبناء اللغة، يقول: "وقيل إنّ (إلا) واقعة في غير موقعها، والنية منها التأخير... فإذا كان كذلك علمت أنّ المعنى والتقدير: إنّ نحن إلا نظنُّ ظناً"^(٣٧). فالكلام عنده محمول على التقديم والتأخير، وهذا تحليل لا يستند إلى عميق تفكير وطول تدبّر كما يظهر عند الرضيّ في التحليل الذي قدّمه.

سادساً: الإشارات التي تفسر استناداً إلى مقام بلاغي:

قال الرضي في باب (حذف عامل الحال): "ومن المواضع التي يحذف فيها قياساً على الوجوب... ما وقع الحال فيه نائباً عن خبر نحو: ضربي زيدا قائماً... ومنها أسماء جامدة، متضمّنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال، مع همزة الاستفهام وبدونها أيضاً، كقولهم: (أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟)"^(٣٨).

وهنا يفسر الرضي انتصاب الحاليين في التركيب السابق مع حذف عاملهما وجوباً استناداً إلى مقام بلاغيٍّ يريده المتكلم؛ فكثرة دوران ذلك التركيب في الاستعمال بقصد التوبيخ يبيح للمتكلم حذف عامل الحال، ولا يخفى ما لظهور العامل والنطق به في التركيب السابق من بعدٍ في تحقيق المعنى البلاغي المراد؛ فخطابنا لمن نريد توبيخه بقولنا: (أتحول تميمياً مرة وتتحول قيسياً مرة أخرى؟) لا يكون فيه التوبيخ ظاهراً، كما في حذفنا عامل الحال؛ إذ إنّ في دخول همزة الاستفهام على الحال مباشرة دون ذكر العامل من قوة التوبيخ وبلاغته، ما هو أوقع على نفس المخاطب في بيان شدة التوبيخ وقوته، وفي ذلك من ظهور التنبيه والتركيز على الحاليين اللذين يتقلب المخاطب بينهما بذكرهما مباشرة دون عامليهما، ما يبرز أثر هذا المقام البلاغي في نسج هذا النصّ اللغوي وفق ما يقتضيه المقام.

ومن ذلك أيضاً قول الرضي في "وجوب حذف عامل الحال المؤكدة": "وأما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة، وإذا جاءت بعد الاسمية، وجب أن يكون جزأها معرفتين جامدين؛ وتجيء إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد، وإما للاستدلال على مضمونه. ومضمون الخبر إما فخر... كقولك: (أنا حاتم جواداً) و(أنا عمرو شجاعاً)؛ إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال، كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة، وإما تعظيم لغيرك، نحو: (أنت الرجل كاملاً)، أو تصاغر لنفسك، نحو: أنا عبدالله آكلاً كما يأكل العبد" (٣٩).

وهنا يظهر الرضي ارتباط الحال المؤكدة بمعان بلاغية تؤذيها وتقوم لبيانها؛ فقولك: (أنا حاتم جواداً) و(أنا عمرو شجاعاً)، جاءت الحال فيهما لتأكيد مضمون الخبر وبيان، لما اشتهر القائل بهاتين الخصلتين اللتين أكد اتصافه بهما. ومما يزيد من قوة التأكيد على اتصافه بهاتين الخصلتين، ما في المبتدأ (أنا) من معنى التنبيه والاستعظام، وكذلك الحال في القولين الآخرين، فقد جاءت الحال فيهما مرتبطة بمقامين بلاغيين هما التعظيم والتواضع.

إن هذا التحليل الذي يقدمه الرضي في بيان علاقة الحال المؤكدة، وارتباطها بمعان بلاغية تؤذيها يدل على أن المتكلم العربي إنما يصدر في استعماله اللغة عما في نفسه من سياقات ومقامات تستثيره للتعبير عنها والإدلاء بها.

هذا، وفي كتاب الرضي من كلامه، ومن كلام صاحب الكافية أحياناً، الكثير على منهاج ما بين الباحث من طرق في التحليل، ومتابعة في التدليل على أن أدوات علم نحو النص وعناصره قارة في التفكير النحوي، كامنة في عمق الوعي اللغوي عند علمائنا القدامى رحمهم الله جميعاً، وعند الرضي الاسترلابادي على وجه الخصوص، بما يظهر من كلامه، ويستبين في ثنايا تحليله.

الهوامش

- (١) لسان العرب، ابن منظور، مادة "تصص".
- (٢) انظر: مدخل إلى تحليل النص الأدبي، عبد القادر أبو شريفة، ص: ٧.
- (٣) انظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص ٢٣٣-٢٣٤.
- (٤) انظر: مقالات في الأسلوبية، منذر عياشي، ص: ١٢٧.
- (٥) وجود النص - نص الوجود، مصطفى الكيلاني، ص: ٥٥.
- (٦) انظر: النص والأسلوبية بين النظرية والتطبيق، عدنان بن ذريل، اتحاد الكتاب العرب، 2000، ص: 54.
- (٧) انظر: نسيج النص، الأزهر الزناد، ص: ١٢-١٦.
- (٨) بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص: ٢٣٧، وانظر: مقالات في الأسلوبية منذر عياشي، ص: ١٣٣.
- (٩) انظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٣٧.
- (١٠) انظر: انفتاح النص الروائي، سعيد يقطين، ص: ١٦.
- (١١) علم النص، جوليا كريستفا، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ص: ٢٨.
- (١٢) انظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: ٢٦١.
- (١٣) السابق نفسه.
- (١٤) انظر: الأسلوبية ونظرية النص، إبراهيم خليل، ١٣٥-١٣٨.
- (١٥) السابق نفسه، ص: ١٢٩.

- (١٦) انظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: ٢٥٣-٢٥٤.
- (١٧) السابق نفسه، ص: ٢٥٥.
- (١٨) انظر: نسيج النص، ص: ١٦.
- (١٩) مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2000، ص ١٦٧.
- (٢٠) انظر: الأسلوبية ونظرية النص، إبراهيم خليل، ص: ١٣٩-١٤٠.
- (٢١) انظر: من أسس علم اللغة، محمد يوسف خبلص، ص ٢٧١-٢٧٢.
- (٢٢) شرح الكافية، الرضي الاسترلابادي، الجزء الأول، ص: ١٧٢.
- (٢٣) المرسل: هو المتكلم أو الكاتب الذي ينتج القول، والمتلقي: هو السامع أو القارئ، والحضور: وهم مستمعون آخرون حاضرون يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي، والموضوع: هو مدار الحدث الكلامي، والمقام: هو زمان ومكان الحدث التواصلي، وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه... والقناة: كيف تم التواصل بين المشاركين في الحدث الكلامي: كلام، كتابة، إشارة، والنظام: اللغة أو اللهجة أو الأسلوب اللغوي المستعمل. والشكل: شكل الرسالة: درشة، جدل، عظة، خرافة. المفتاح: ويتضمن التقويم: هل كانت الرسالة موعظة حسنة، شرحاً موضعاً للعواطف... انظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء، 1991، ص: ٥٣.
- (٢٤) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: ٥٢-٥٣.

- (٢٥) شرح الكافية، الجزء الأول، ص: ٢٥٣.
- (٢٦) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، القاهرة، ص ٣٣-٣٤. وأما باقي المعايير فهي: القصد والمقبولية والإخبارية والمقامية والتناص.
- (٢٧) مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، ص: ١٦٨-١٧٢.
- (٢٨) شرح الكافية، الجزء الرابع، ص: ٩٦.
- (٢٩) انظر: نسيج النص، ص: ٢٥.
- (٣٠) شرح الكافية، الجزء الرابع، ص: ١١٦.
- (٣١) السابق نفسه، الجزء الأول، ص: ٣٠٦.
- (٣٢) السابق نفسه.
- (٣٣) السابق نفسه، الجزء الثاني، ص: ٨٥.
- (٣٤) انظر: نسيج النص، الأزهر الزناد، ص: ١٦.
- (٣٥) سورة الجاثية: ٣٢.
- (٣٦) شرح الكافية، الجزء الثاني، ص: ١٣٦.
- (٣٧) شرح المفصل، ابن يعيش، الجزء السابع، ص: ١٠٧.
- (٣٨) شرح الكافية، الجزء الثاني، ص: ٨٥-٨٦.
- (٣٩) السابق نفسه، ص: ٨٧-٨٨.

المصادر والمراجع

- الأسلوبية ونظرية النص، إبراهيم خليل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- انفتاح النص الروائي النص والسياق، سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٨٩م.
- بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ١٩٩٢م.
- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترأبادي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، عالم الكتب - بيروت، دون تاريخ.
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة.
- علم النص، جوليا كريستفا، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.
- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، تحقيق: عبدالله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، دار المعارف - القاهرة.
- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء، ١٩٩١م.
- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000م.

- مدخل إلى تحليل النص الأدبي، عبد القادر أبو شريفة، وحسن لافي قزق، دار الفكر - عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- مقالات في الأسلوبية، منذر عياشي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٠م.
- من أسس علم اللغة، محمد يوسف خيلص، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
- نسيج النص، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، بيروت - الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- النص والأسلوبية بين النظرية والتطبيق، عدنان بن ذريل، اتحاد الكتاب العرب، 2000م.
- وجود النص - نص الوجود، مصطفى الكيلاني، الدار التونسية للنشر - ١٩٩٢م.